

حكم الإمامة وشروطها عند علماء العقيدة (الأشاعرة والشيعة)

إبراهيم مصباح *

لم يتناول علماء العقيدة مبحثاً أخطر من مبحث الإمامة، وتعود خطورة هذا المبحث إلى المسؤوليات أو التبعات التي تترتب عليه، خاصة وأنه تناول دماء المسلمين وأرواحهم في مرحلة كانت الكلمة فيها للسيف وسفك الدماء. كما أنه عرضة لإثارة الفتن والتعصبات، والفتنة ملعون من أيقظها كان عالماً أو جاهلاً.

هذه من بين الأسباب التي جعلت علماء العقيدة يتخرجون من مبحث الإمامة الحرج الشديد؛ لكنهم كانوا يختمون به مؤلفاتهم لضرورة التصنيف.

وأقصد بالإمامة الحكم؛ لأنهم ميزوا بين الإمامة الصغرى والإمامة الكبرى؛ فعُدوا الإمامة الصغرى إمامة الصلاة، وأما الكبرى فهي عندهم إمامة الأمة وتحمل قيادتها.

ومما لا شك فيه أن الإمامة شرط في قيام الدولة الإسلامية، دونها تتمزق وحدة الأمة ويتشتت كيانها. وقد تنبه السلف الصالح إلى خطورة المسألة (فرأى الصحابة البدار إلى نصب الإمام حقا، وتركوا بسبب التشاغل به - تجهيز رسول الله ودفنه؛ مخافة أن تتغشاهم هاجمة محنة) (1)، هذا ما صرح به الجويني (ت478هـ) وهو يذكر خطورة الموقف. غير أن درجة الخطورة جعلت الشيعة يعتقدون أن المصطفى قد نص في حياته على ولاية علي؛ لأن الإمامة من الأمور الخطيرة التي لا يمكن أن تؤجل أو تترك للاجتهاد، وهو كلام يخالفهم فيه أهل السنة بمختلف مذاهبهم.

تؤكد مصادر السيرة أن الصحابة اجتمعوا عند سقيفة بني ساعدة للتداول في أمر الخلافة مباشرة بعد موت النبي، وتروي كيف تم الاتفاق على خلافة الصديق شوري بينهم، والمتصفح لكتب العقيدة خاصة الأشاعرة منهم يجد أنها لا تخلوا من مبحث الإمامة، ولو في بضع سطور، يضطرون إليها اضطرارا بدافع الرد على الخصوم، يقول أبو حامد الغزالي (ت505هـ): (النظر في الإمامة ليس من المهمات، وليس أيضا من فن المعقولات فيها من الفقهيات، ثم إنها مثار للتعصبات، والمعرض عن الخوض فيها أسلم من الخائض وإن أصاب، فكيف إذا أخطأ؟! ولكن إذا جرى الرسم باختتام المعتقدات به أردنا أن نسلك المنهج المعتاد، فإن القلوب عن المنهج المخالف للمألوف شديدة النفار) (2)، كلام الغزالي فيه من الغرابة ما لا يمكن فهمه إلا إذا عدنا إلى الواقع السياسي للأمة الإسلامية في تلك المرحلة؛ لنقف على الأحداث الدموية التي شهدتها، حينها يكون المعرض عن الخوض في الإمامة أسلم من الخائض وإن أصاب؛ لأن المصيب قد تكون وراءه تبعات كإزهاق

الأرواح وقطع الأعناق... لهذا السبب اعتبر الغزالي الإمامة ليست من المهمات، وإلا كيف يعقل هذا الكلام ويتوافق مع ما سبق ذكره، والصحابة y قد بادروا إلى نصب الإمام في عجلة لا مثيل لها.

وممن أدرك خطورة الحديث عن الإمامة عند الأشاعرة وتأخيرها في كتبهم سعيد بن سعيد العلوي في كتابه (الخطاب الأشعري) يقول: (ولكن ليس للباحث أن يجاريهما في أقوالهما يقصد الجويني والغزالي- وليس له أن يقبل منهما إلا بمقدار، وشرح ذلك وتعليقه يعود إلى صاحب الأيدولوجيا)(3).

رغم كل ما يمكن أن يقال عن الدوافع الإيديولوجية التي أثرت في تصنيفاتهم، يشفع لهم مبرر واحد: الفتن التي شهدتها تلك المرحلة، فقد كان المعرض عن الخوض فيها أسلم من الخائض وإن أصاب، فكيف إذا أخطأ؟!؛ لأن الكثير ممن خاض فيها جانب الصواب بسبب تعصبه لهذه الفئة أو تلك.

استمر الإيجاز في كتبهم إلى أن كتب الجويني (غياث الأمم في التياث الظلم)، وكتب ابن العربي (العواصم من القواصم)، وكله تصحيح لأحداث الفتنة الكبرى، وكذلك (الأحكام السلطانية) الماوردي، وغيرهم.

خلاصة القول أن الحديث عن الحكم قد أثار ما أثار من التحفظات، فهو ليس من المباحث النظرية ذات البعد المجرد، يجد فيه الباحث والقارئ معا لذة المعرفة وهو يتابعه، ولقد ظل كذلك إلى يومنا هذا، فقام الأستاذ محمد أمزيان بمحاولة جادة من أجل إثبات وجود فقه سياسي في كتابه (في الفقه السياسي -مقاربة تاريخية)؛ غير أنه كان يحمل طابعا تكييفيا فقط، تناول الجهود الجبارة التي بذلها الفقهاء من أجل إخماد نار الفتن في العالم الإسلامي، فأنتجوا فقهها تكييفيا يضفي الشرعية على كل حكم يوفر للأمة الأمن والاستقرار، كولاية المتغلب مثلا.

هل ما زالت الإمامة إلى يومنا هذا مصدر قلق وإزعاج؟ الواقع السياسي المعاصر هو الذي يجيب عن هذا السؤال. وهل الكتابات في هذا المبحث قد تعيد شرارة إشعال نار الفتنة بين المسلمين؟

إذن لا بد من كتابة تجمع أكثر ممّا تفرق، وتطفئ نار الفتنة بدل إشعالها، وأن تكون بعيدة عن التعصبات بلغة علماء العقيدة، أو عن الإيديولوجيات الزائفة بلغة عصرنا.

موقف الأشاعرة والشيعة من الإمامة

1- موقف الأشاعرة

(الإمامة واجبة بالشرع) هذا مجمل موقف الأشاعرة يلخصه الغزالي في كتابه (الاقتصاد في الاعتقاد)، والوجوب يؤخذ من الشرع لا من العقل على عادة الأشاعرة، ودليل الوجوب أن نظام أمر الدين مقصود لصاحب الشرع قطعاً، ولا يحصل نظام الدين إلا

بإمام مطاع به يصلح أمر الدنيا والآخرة، وإلا- خاف الناس على أبدانهم وأموالهم ومساكنهم، فنتعطل الصلوات ومختلف الشعائر الدينية حين يفقد الأمن وتنتشر الفتن.

وموقف الغزالي القائل بالوجوب جامع لرأي الأشاعرة بزيادة عند الجويني، وهي شرط الإمكان(4).

بلغ الوجوب درجة الإجماع عند الفرق الكلامية، هذا ما ذكره ابن حزم الظاهري؛ حيث قال: (اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع المعتزلة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة فرض واجب عليها الانقياد لإمام عادل)(5)، باستثناء فرقة من الخوارج تسمى بالنجدات قالت: لا يلزم الأمة فرض الإمام، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم. غير أننا لا يجب أن ننخدع بهذا الإجماع على الوجوب؛ لأن هذه الفرق ستباعد مواقفها بعد السماء عن الأرض في كثير من أمور الإمامة، خاصة الأشاعرة الممثلين لموقف أهل السنة والشيعة الإخوة الغرماء، فالوجوب عند الأشاعرة لا يرقى إلى مستوى الاعتقاد كما يرى الشيعة(6). يقول الإمام الجويني: (وليست الإمامة من قواعد العقائد؛ بل هي ولاية تامة عامة)، وكرر نفس الكلام في كتاب الإرشاد: (الكلام في هذا الباب ليس من أصول الاعتقاد، والخطر على من يزل فيه يربي على من جهل أصله)(7)، ولا- شك أن الخطورة تعود إلى التعصب السياسي المذهبي الذي أثر في الفرق والجماعات إلى درجة التطاحن، وقد أشرت إليه سابقاً.

إذن نحن أمام مفهومين اثنين: الوجوب والاعتقاد، والفرق بين هذين المفهومين يبينه ابن تيمية فيقول: (فإذا الإمامة عندنا واجبة؛ نظرنا لما تحققه من مصلحة وما تذر من مفسدة، فإنها لا ترقى إلى مستوى الاعتقاد الذي يجعل منكرها كافراً، فإن الإيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة. وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فالكافر لا يصير مسلماً حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله)(8)، ولا يضيف شهادة أخرى، بأن أحداً من الناس ولي الله مثلاً.

2 - موقف الشيعة من الإمامة

(الإمامة هي الحجر الأساسي في المذهب الشيعي الإمامي، وكذا في المذهب الزيدي والإسماعيلي، ومنها يتفرع كل ما هو مثار للجدل والنقاش مع الفرق الإسلامية الأخرى)(9)، بهذه العبارة استهل الدكتور موسى الموسوي الحديث عن الشيعة وقد أصاب، من هنا كان منبت الشيعة منبتاً سياسياً لا عقدياً، غير أن الخلاف السياسي سيجر العقدي إلى متاهات وسرايب خطيرة ليس فيها أخطر من التكفير، واستباحة الدماء.

ويؤكد أحد رموز الشيعة نفس الكلام وهو محمد كاشف آل الغطاء بقوله: (قد أنبأناك أن هذا هو الأصل الذي امتازت به الإمامية وافتترقت عن سائر فرق المسلمين، وهو فرق جوهرية أصلي وما عداه من الفروق فروع عرضية)(10).

ولا يعود الفرق إلى تفضيل عليّ على غيره فقط؛ بل إلى تصورهم للإمامة في حد ذاتها،

ما هي؟ (إنها منصب إلهي يختاره الله بسابق علمه لعباده كما يختار النبي، وأمر النبي أن يدلهم عليه)(11)، إنها ليست شورى بين المسلمين يتداولونها فيما بينهم من أجل اختيار الرجل المناسب، كما فعل الصحابة يوم السقيفة. إلا أن النصوص التي استدلووا بها لا تؤكد مرادهم رغم صحة بعضها؛ لأنّ الأشاعرة وغيرهم من أهل السنة قسموا الأحاديث التي استدل بها الشيعة إلى قسمين: أحاديث أكدوا صحتها ونفوا دلالة ما فهمه الشيعة منها، وأحاديث غير صحيحة أكدوا كذبها ووضعها، سأعرض إليها لاحقاً.

ذكر الكليني في الكافي قائلاً: (عن أبي جعفر قال: ذروة الأمر وسنانه ومفتاحه وباب الأشياء ورضا الرحمن تبارك وتعالى الطاعة للإمام بعد معرفته)(12)، وهل تتحقق معرفة الإمام إلا بالنصوص الدالة عليه في نظرهم؟ وهل تحظى عبادة من العبادات بمثل هذه الدرجة؟ بل وردت أخبار متواترة -حسب المجلسي في بحار الأنوار- أنه لا يقبل عمل من الأعمال إلا بالولاية(13).

وأما عن القرآن الكريم فقد أولوه التأويل الذي ينتاسب تماماً مع توجههم، الذي يزكي تصورهم للإمامة وأنها لا تكون إلا لآل البيت، من بين تأويلاتهم ما قاله شرف الدين الموسوي -أذكر بعضها للتأكيد فقط- قال في آل البيت:

أليسوا بحبل الله الذي قال فيهم: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا).

والصادقين الذي قال فيهم: (وكونوا مع الصادقين).

وصراط الله الذي قال فيهم: (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه).

وسبيله الذي قال فيهم: (ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله).

وأولوا الأمر الذي قال فيهم: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم).

ألم يجعل المغفرة لمن تاب وآمن وعمل صالحاً مشروطة بالاهتداء إلى ولايتهم إذ يقول: (وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى)(14).

فهل يبقى لإنسان متواضع المعرفة يعيش داخل وسط شيعي وهو يستمع إلى هذا الكلام إلا التسليم المطلق لما يقولها أممتهم؟ وإلا فكل زائغ عن مذهبهم هالك لا محالة!

لماذا هذا التعظيم المطلق للإمام، وهذا التصور الأسطوري الذي يرفعه إلى درجة الخيال؟ خصص لإمام علي شريعتي لهذا السؤال جزءاً كبيراً من كتابه (الأمة والإمامة) بين فيه حاجة الإنسانية جمعاء للإمام يتخذونه رمزاً للبطولة والاقْتداء والاهتداء، وهو تبرير نفسي (سيكولوجي) تحتاجه الإنسانية عبر تاريخها، (إن الإنسان -من حيث الأساس- موجود يعشق المطلق وإن لم يعثر عليه، يصنعه في خياله، حيث إن روحه تسعى سعياً دائماً ولا نهائياً لعبادة الفضائل والجمال الغيبي... فالإنسان على الدوام يجب أن يكون له إمام، وهو في صدد العثور والتوفر عليه.

وقد تجلت الحاجة إلى الإمام في التاريخ والثقافة والأديان باستمرار على شكل حب الأبطال وعبادة رب النوع، وعبادة الأشخاص في صورتها السلبية والإيجابية، السليمة والمنحرفة(15)، رغم طول هذا النص فإنه يدل دلالة واضحة على أن البطولة بهذا التصور حتما تؤدي إلى تقديسها، إن لم تؤدي إلى عبادتها؛ لأنها تتباعد في تعظيمها بشكل مفرط، وقد حاول الدكتور شريعتي تجنب هذه النتيجة فلم يتمكن، نقل نصا من أصول الكافي جاء فيه: (قلت للإمام الصادق u: إن قوما يزعمون أنكم آلهة، فقال: يا سدير سمعي وبصري وبشري ولحمي ودمي وشعري من هؤلاء-ء برآء، وبريء الله منهم، ما هؤلاء على ديني ولا دين آبائي، قال: قلت: فما أنتم؟ قال نحن تراجمة أمر الله.. نحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض)(16)؛ أن يكون الإمام الحجة البالغة على من فوق الأرض وتحت السماء لا- تختلف منزلته عن منزلة النبي الذي أوحى إليه من فوق سبع سموات. المشهور عن مالك قوله وهو ينظر إلى قبر المصطفى e: ما عدا صاحب هذا القبر كلامه يؤخذ منه ويرد عليه. غير أن هذا الرأي لا يتناسب تماما مع رأي الشيعة وهم ينظرون للإمامة نظرة تعظيم تتساوى فيها مع الأنبياء والرسل -عليهم السلام-.

ولنفترض أن البشرية تحتاج إلى هذا النموذج من الرجال تتخذه رمزاً تسمو به إلى السماء، ويتحقق فيها بفضلها معنى السلوك الإنساني العظيم، ألم يتحقق هذا في شخص المصطفى e؟ لماذا يجب الاقتداء بالأحياء وهم مظنة للخطأ والزلل؟

إن عظمة علي لا ينكرها أحد من المسلمين، علمه وزهده وشجاعته وتضحياته الجسام، وقربه ومكانته من رسول الله، غير أن هذا لا يرفعه، ولا يرفع أي إمام بعده إلى درجة الاعتقاد كالاقتداء بالأنبياء، من أنكر إمامته فقد كفر، إنها ليست من قواعد العقائد؛ بل هي ولاية واجبة بها تتحقق مصالح العباد.

شروط الإمامة

1- شروط الأشاعرة

(إن التصييص على واحد نجعله إماما بالتشهي غير ممكن)(17) كما جاء عند الغزالي، بل لا بد له من مميزات وخصوصيات ينفرد بها عن أقرانه، تؤهله ليرتقي بها إلى أعلى منصب في الأمة، تجعل كلمته نافذة وأمره مطاعا. تكاد تتكرر نفس الشروط في كتب الأشاعرة، رتبها الجويني فيما يلي: الذكورة، الحرية، القرشية، الاجتهاد، الورع، الشجاعة(18).

ولم يتجاوزوا هذه الشروط، وإن ذكر كل واحد منهم بعضها وأغفل البعض. غير أن شرطا واحدا ظل ماثرا للخلاف بين الفرق الإسلامية وهو شرط القرشية. أي يجب أن يكون الإمام من قريش وإلا- سقطت ولايته استنادا إلى الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري في الجزء الثالث، الصفحة 1083، والذي جاء بالصيغة التالية: عن ابن عمر - رضي الله عنهما-، عن النبي e قال: (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان)،

وذكره البخاري كذلك بصيغة أخرى وهي قوله (e): إن هذا الأمر في قريش لا يعاديه أحد إلا- كبه الله على وجهه، ما أقاموا الدين). قال ابن حزم الظاهري: (ثم اختلف القائلون بوجوب الإمامة على فرقتين: فذهب الأشاعرة وجميع الشيعة وبعض المعتزلة وجمهور المرجئة إلى أن الإمامة لا تجوز إلا في قريش خاصة من كان من ولد فهر بن مالك...

وذهبت المحكّمة كلها وجمهور المعتزلة، وبعض المرجئة إلى أنها جائزة في كل من قام بالكتاب والسنة، قرشياً كان أو عربياً أو ابن عبد)(19).

وإذا كان الأشاعرة قد اتفقوا على القرشية، فإن اتفاقهم هذا قد يدخله بعض التردد والاحتمال، فالباقلاني اشترط أن يكون الإمام قرشياً من الصميم(20)، أما الجويني فقد صرح قائلاً: ومن شرائطها عند أصحابنا أن يكون الإمام من قريش؛ إذ قال رسول الله (e): (الأئمة من قريش)، وهذا ما يخالف فيه بعض الناس للاحتمال فيه عندي مجال. والله أعلم(21) إذن يبقى شرط القرشية خاضعاً للاحتمال والتردد بينما يجب أن يكون من صميم قريش عند الباقلاني.

ويتقارب ابن حزم مع الباقلاني في هذا الشرط، يقول: (فإذا صح البرهان بالأدلة لا يكون إلا في قريش لا فيمن ليس قرشياً، صح بالإجماع أن حليف قريش ومولاهم وابن أختهم لا حق لهم في الخلافة؛ لإجماع الأمة كلها على أن حكمهم كحكم من ليس قرشياً وبالله تعالى التوفيق)(22).

استمر الخلاف حول القرشية إلى الكتابات المعاصرة، وفي هذا الإطار علق محمد عابد الجابري على ما دار بين الصحابة يوم السقيفة بقوله: (إن الذي حسم الخلاف هو تدخل أبي بكر بالقول: (إن العرب لا- تدين إلا- لهذا الحي من قريش)، بمعنى أن القبيلة الوحيدة المؤهلة هي قبيلة قريش. كان ميزان القوى القبلي العشائري هو الذي حسم الأمر. وكانت النتيجة أن استبعدت فكرة منا أمير ومنكم أمير)(23).

إن الذي حسم الخلاف هو وجود الحديث الشريف (الأئمة من قريش)، فلم يقولوا بآرائهم مع وجود الحديث، امتثالاً مطلقاً لتوجيهات المصطفى (e).

وقد تعرض ابن خلدون لنفس الحدث، غير أن قراءته تختلف تمام الاختلاف عما قاله الجابري، يقول ابن خلدون: (وأما النسب، فلاجماع الصحابة يوم السقيفة على ذلك، واحتجت قريش بقوله (e): (الأئمة من قريش)، وبأن النبي (e) أوصانا بأن نحسن إلى محسنكم، ونتجاوز عن مسيئكم، ولو كانت الإمارة فيكم، لم تكن الوصية بكم، فحجوا الأنصار ورجعوا عن قولهم: منا أمير ومنكم أمير)(24)، حبذا لو كانت الأحداث تقرأ هكذا دون زيادة أو نقصان. حقيقة قد نبحت عن مقاصد الحديث ونختلف في حكمته، لماذا القرشية؟ لكن يجب أن نقرأ الحدث بكل نصوصه.

حاول ابن خلدون أن يقف على هذه المسألة، فكان ممّا نفاه أن تكون الغاية التبرك بوصلة النبي (e) فقط، وإن كانت تلك الوصلة موجودة والتبرك بها حاصلًا، وإذا سبرنا وقسمنا لم

نجدها إلا اعتبار العصبية التي يكون بها الحماية، وهذه العصبية توفرت في قريش، هذا رايه.

لكن القول بالعصبية تعليل ينافي ويعارض مبادئ الإسلام التي قامت أساساً على نبذ العصبية وتحريمها، لقد كانت سبباً بارزاً في كثير من الحروب الطاحنة بين العرب أيام الجاهلية، فكيف يمكن أن تكون العمدة في خلافة قريش؟!!

لماذا كانت الوصية في قريش إذن؟ إن الخطأ في الجواب لا يلغي الحديث، هذا مبدأ لا يمكن نفيه، من بين الاحتمالات أن القرشيين كانوا أقدر على الحكم من غيرهم؛ لأنهم تكونوا التكوين القيادي الذي بدأ في دار الأرقم، ومشهور أن الخلفاء الثلاثة -أبا بكر وعمر وعثمان- كانوا يجتمعون مع المصطفى u بهذه الدار، وأن الخليفة الثاني أقصد عمر t أعلن إسلامه بهذه الدار، فرأى المصطفى e أن هؤلاء الزمرة أقدر على الحكم من غيرهم، والله أعلم.

ويحتمل أن تكون الأغلبية وليست العصبية لقريش، فإذا أحصينا عدد المهاجرين ثم المكيين ربما يفوق عددهم عدد الأنصار، فكانوا أولى الناس بالخلافة من غيرهم؛ كي يجتمع الناس حولهم، وتقوى شوكة الإسلام بهم؛ لأن المرحلة كانت مرحلة حروب وفتوحات.

ويحتمل كذلك أن سبقهم للإسلام والتضحيات الجسام التي قدموها أهلّتهم ليتبوؤوا هذا المنصب القيادي؛ إذ لا يعقل أن يتأمر عليهم أحد في الحكم، وهم الذين قدموا له الإسلام، وأناروا له الطريق بهديه.

ويحتمل أن المصطفى u رأى فيهم الكفاءة لا في غيرهم لتحضرهم وانفتاحهم على الأمم، خاصة وأنهم أصحاب البيت الحرام، وقد حج إليهم الناس من كل صوب، وأن غيرهم من العرب غلبت عليهم البداوة.

هذه مجرد احتمالات، لكن هل شرط القرشية وارد إلى يومنا هذا أم يمكن تجاوزه؛ نظراً لتغير الأوضاع والظروف؟ أشير إلى أن ابن خلدون ذكر أن الباقلاني قد تخلى عن شرط القرشية؛ لما رأى ما عليه عصبية قريش من الضعف والتلاشي، وهذا الكلام يتعارض مع ما ذكرته سابقاً؛ فالباقلاني لم يشترط القرشية فقط؛ بل أن يكون من صميمها.

2- شروط الشيعة في الإمامة

لم يشترط الشيعة القرشية في الإمامة فقط، بل يجب أن يكون من آل البيت، أي من علي وذريته، ومن هم خارج هؤلاء -لا- يحق لهم تولية هذا المنصب، وقد ترتب على هذا الموقف جملة من الشروط أهمها:

أولاً: الوصية

يؤمن الشيعة إيماناً مطلقاً لا-ريب فيه أن الوصية في آل البيت قد تحققت في حياة

المصطفى e، يقول محمد حسين آل كاشف الغطاء في كتابه (أصل الشيعة وأصولها): إن المصطفى e تخرج من التصييص لعلي بالإمامة خوفاً من محاباته لابن عمه وصهره، فأوحى الله إليه (يا أيها النبي بلغ ما أرسل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالاتي)، حينها لم يجد بداً للامتثال، فخطب في الناس، في حجة الوداع في غدير خم، فنادا وجلهم يسمعون: (أست بأولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ فقالوا اللهم نعم. فقال (من كنت مولاه، فعلي مولاه)(25).

ليس هذا الحديث هو شاهدهم الوحيد؛ بل يستدلون بأحاديث أخرى تؤكد الوصية لعلي، غير أن السؤال الذي يواجه الشيعة هو: لو كانت الوصية لعلي ثابتة ثبوتاً قطعياً فلماذا لم يبايع بالخلافة مباشرة بعد موت النبي e؟ لماذا اختلف الصحابة أصلاً يوم السقيفة على من يتولى أمرهم؟ هل اتفقوا كلهم على غضب الخلافة من علي كرم الله وجهه-؟ ولماذا بايع علي الصديق ثم عمر ثم عثمان y أجمعين؟

إن القول بالوصية غير أكيد، لهذا السبب رفضها الأشاعرة بدليل الإجماع الذي قال به أبو الحسن الأشعري، والمنطبق على أبي بكر الصديق t، ونفى الوصية أبو بكر الباقلائي بدليل أنها لو كانت في علي بنص صريح كقوله e: هذا خليفتي والإمام من بعدي، لوجب أن ينقل ذلك (26)، قامت الإمامة على الاختيار ولم تقم على النص؛ لأنّ هذا الأمر العظيم لا يتكتم في مستقر العادة، كما لم ينكتم تولية رسول الله e معاذاً اليمن وزيدا وأسامة بن زيد وعقد الولاية لهم.

أعود الآن إلى الأحاديث التي استدل بها الشيعة ورأي الأشاعرة فيها، وأقسمها إلى قسمين: قسم من الأحاديث أكده الأشاعرة وغيرهم؛ لكنهم اختلفوا مع الشيعة في دلالتها، والتي لا- تفيد الوصية إطلاقاً، من بينها الحديث الذي أشرت إليه سابقاً لكن بالصيغة التالية: (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ومن كنت مولاه فعلي مولاه)(27).

قال فيه القاضي: الحديث وإن صح لا يفيد الوصية بالخلافة(28)؛ لأنّ من دللته من كنت ناصره على دينه وحامياً عنه بظاهري وباطني وسري وعلانياتي فعلي ناصره على هذا السبيل. كما ناقش معنى المولى في اللغة؛ لأنّه من الألفاظ المشتركة والذي يحمل أكثر من معنى، على سبيل المثال يفيد ابن العم والمعتق والمعتق والناصر وغيرها من المعاني التي ذكرها إمام الحرمين في غياث الأمم(29).

واستدلوا كذلك بقوله e: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى؛ إلا- أنه لا- نبي بعدي)(30) وبحديث: (أنت أخي وخليفتي في أهلي وقاضي ديني ومنجز عداتي)(31).

أما الحديث الأول فورد لما استخلف المصطفى u علياً في غزوة تبوك، ولا يفيد الخلافة بعده u، وأما الحديث الثاني فقد قال فيه القاضي: (أراد بقوله أخي: التعظيم، ولا يفيد مطلقاً العهد بالولاية؛ لأنّ العهد يقتضي صيغة أخرى تكون مباشرة وواضحة وقطعية).

وأما الأحاديث التي طعن في صحتها والتي تفيد الإمامة حقاً؛ إلا أنها لم تكن صحيحة،

فأكتفي بذكر بعضها فقط، كما جاءت في منهاج السنة النبوية لابن تيمية ووردت كما يلي:

روى أخطب خوارزم بإسناده عن أبي ذر الغفاري t قال: قال رسول الله e: (من ناصب عليا الخلافة فهو كافر، وقد حارب الله ورسوله، ومن شك في علي فهو كافر).

وعن أنس قال: كنت عند رسول الله e فرأى عليا مقبلا فقال: (أنا وهذا حجة على أمتي يوم القيامة).

وعن معاوية بن حيدة القشيري قال سمعت رسول الله e يقول لعلي: (من مات وهو يبغضك مات يهوديا أو نصرانيا).

قال ابن تيمية: (فأما من تأمل في جمع هذا الخطيب فإنه يقول: هذا بهتان عظيم)(32).

ثانياً: العصمة

العصمة هي الامتناع بالاختيار عن فعل الذنوب والقبايح بعد اللطف الذي يحصل من الله تعالى في حقه، وهو لطف يمتنع من يختص به عن فعل المعصية، ولا يمنعه على وجه القهر، أي أنه لا يكون حينئذ داعياً إلى فعل المعصية وترك الطاعة مع القدرة عليها(33)، هذا تعريف أحمد محمود صبحي للعصمة إلا أنني أجد تعريفاً أكثر اختصاراً وأكثر دقة وهو للطوسي، يقول: (العصمة هي ما يمتنع المكلف به من المعصية متمكناً فيها) ومجمل القول أن الإمام معصوم عصمة الأنبياء في اقرار الذنوب والخطايا، منزّه عنها اختياراً قادر عليها إن شاء، وهو شرط يدل على مدى تعظيم الشيعة للإمام لا يحتاج إلى كثرة تعليق.

التقارب أم التباعد بين الأشاعرة والشيعة

يمكن الآن أن نطرح السؤال التالي: هل التقارب بين الشيعة والأشاعرة ممكن؟ طبعاً من المستحيل أن نقارب بين الاتجاهين من جانب الإمامة وما يترتب عنها من أفكار وأحكام شرعية، هذا هو الحد الفاصل أو الخط الأحمر غير القابل للنقاش. فبديهي أن مذهباً قام بأكمله على تصوره للإمامة بشكل خاص، وتأسست على منواله الدولة الشيعية برمتها ألا يتراجع عن أفكاره وإيديولوجياته الخاصة، وإلا ستتهار الدولة بأكملها معه، خاصة وأنها في أقوى مراحلها مع ضعف أصحاب المذهب السني؛ بل لا- يجب أن نفتح نقاشاً حول الإمامة يحمل مسيرة قرون من التاريخ، وما خلفه من تراكمات ثقافية في عقول أجيال من الناس، إنه لمن العبث أن نجدد الحوار في هذه المسألة. لكن يمكن أن نتجاوز النقاش حول الإمامة وما يترتب عنها، ونفتح المجال للتعايش والتعاون فيما بيننا بشكل أفضل وسوف يسهل معرفة بعضنا لبعض تجاوز كل ما يمكن أن يعكر صفو العلاقة بيننا، فإن كثيراً من الأبواب يمكن أن تفتح على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبالفعل فإن المحن والشدائد قد تنسي الناس اختلافاتهم.

الحواشي

(* أكاديمي من المغرب.

- 1- الإمام الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم، اعتنى به هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية، بيروت، 1427/2006م، ص20.
- 2- الإمام أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، دار الكتب العلمية، 1424/2004م، ص127.
- 3- سعيد بن سعيد العلوي، الخطاب الأشعري، مساهمة في دراسة العقل العربي الإسلامي، دار المنتخب العربي، بيروت، 1412/1992م، ص35.
- 4- غياث الأمم، مصدر سابق، ص27.
- 5- ابن حزم، الفصل في الملل والنحل، طبعة القاهرة 1317هـ، ص149.
- 6- نفسه، ص149.
- 7- الإمام الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، حققه محمد يوسف مرسي، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة ط3 - 1424/2003م، ص410.
- 8- منهاج السنة النبوية، للإمام ابن تيمية، دار الفكر، ج1، ص74.
- 9- الشيعة والتصحيح، موسى الموسوي، الزهراء للإعلام العربي، ص9.
- 10 - أصل الشيعة وأصولها، محمد الحسين آل كاشف الغطاء، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1993م، ص86.
- 11- نفسه، ص68.
- 12- الشيعة الاثنا عشرية وتكفيرهم لعموم المسلمين، عبد الله بن محمد السلفي، مكتبة الرضوان السلفية، 2004، ص7.
- 13- نفسه، ص8.
- 14 - المراجعات، للإمام حسين شرف الدين الموسوي، دار الثقليين، بيروت، 1418/1997م، ص39.
- 15- الأمة والإمامة، علي شريعتي، دار الأمير، بيروت، 1413/1992م، ص84.
- 16- نفسه، ص128.
- 17- مصدر سابق، ص128.

- 18- مصدر سابق، ص 89.
- 19- الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق محمد سعيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، ص 152.
- 20- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للإمام الباقلاني، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتاب العلمية، ط 1، 2005م، ص 472.
- 21- مصدر سابق، ص 427.
- 22- مصدر سابق، ص 152.
- 23- مجلة مواقف، محمد عابد الجابري، عدد 28- يونيو 2004م، ص 14.
- 24- مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الوافي، دار النهضة، مصر للطباعة والنشر، ج 2 ص 583.
- 25- مرجع سابق، ص 7.
- 26- مصدر سابق، ص 478.
- 27- أخرجه الترمذي في سننه، 5/297.
- 28- مصدر سابق، ص 466.
- 29- مصدر سابق، ص 36.
- 30- أخرجه مسلم في صحيحه، 4/1870، والإمام البخاري 3/1359.
- 31- ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب 3/106.
- 32- مصدر سابق، ص 107.
- 33- مرجع سابق، ص 105.